حول مفهوم المجتمع المدني

مدان حياة

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان قسم علم الاجتماع

تمهيد:

عرف مفهوم المجتمع المدني تطورا وتغييرا مستمرا في معانيه ودلالاته منذ ظهوره، إذ يعد أحد التعابير الأكثر انتشارا في نهاية القرن العشرين وبداية القرن 21، نظرا للتحولات العميقة التي شهدها العالم في منتصف القرن 19 وظهور مفاهيم أخرى مرتبطة به أشد الارتباط، لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني دون ذكرها سواء من الناحية النظرية الفكرية أو من حيث الممارسة، وهذه المفاهيم هي الدولة، الديمقراطية، حقوق الإنسان...

وترجع هيمنة هذه المفاهيم على التفكير سياسيا أو اجتماعيا إلى مختلف الظروف التي سادت العالم الغربي خاصة الأوربي أدت إلى حركية اجتماعية قوية، وتحولات عميقة عرفها العالم ومن بين هذه الظروف: الثورة الصناعية، الرأسمالية، انهيار القطبية الثنائية، زوال دولة الرعايا في معظم البلدان الأوربية المتقدمة وفشل أنموذج الدولة القومية الوطنية في البلدان المتخلفة ومنها البلدان العربية في تحقيق حلم التنمية الوطنية بمحوريها الإقلاع الاقتصادي والتقدم الاجتماعي[1].

إشكالية المفهوم والتطور:

أولا– في الفكر الغربي.

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه "أرسطو" ((باعتباره مجموعة سياسية تخضع لقوانين)) أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوربي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها))،[2] لكنه في نفس الوقت ميز بين دولة/مدينة ومجتمع سياسي وبيت (منزل)، فالمنزل واحد ووحدة عضوية مجسدة برب الأسرة، لها إدارة واحدة ومصلحة واحدة وليس فيه تعددية آراء. أما الدولة فكثرة، فهو يعتبر أن الدولة مكونة من أفراد لهم الحق في الاختلاف لذلك فإن ما يسمى بالملكية المشتركة مستحيلة في وضع يحتاج فيه الأفراد إلى دولة لأن الملكية المشتركة طبيعية في العائلة فقط لأن أفرادها ينزعون إلى الوحدة.

في نفس الاتجاه يذهب شيشرون إذ يستخدم عبارة المجتمع المدني كتوصيف للدولة المدنية بمعنى المنتظمة في إطار القانون، فيكتب في كتابه الجمهورية: ((القانون هو رباط المجتمع المدني)) فإنه يقصد من "المجتمع المدني" الجماعة البشرية المنتظمة على أساس قالب سياسي وحقوقي[3].

على هذا الأساس نرى أن المجتمع المدني في العصور الأولى للتفكير الإنساني لم يتم وضعه بأي وجه من الوجوه مقابل الدولة، بل إن قوامه هو وجود الدولة وهي جزء لا يتجزأ منه. وهذا ما سيتغير في عصر الحداثة إذ أن المجتمع المدني بدأ يأخذ لنفسه حيزا خاصا مستقلا عن الدولة وبصورة تدريجية.

وأول مفكر جاء بتوجه جديد لمفهوم المجتمع المدني هو المفكر الإنجليزي "توماس هوبز"(1588-1679) فقد حدده في منتصف القرن 17م بأنه المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد."فتوماسهوبز" آمن بأفكار ميكافيلي فيما يتعلق بفطرة وطبيعة الإنسان ،يفسر الإنسان بأنه حيوان شهواني يحيى بدون حاكمية دولة أو قانون تعاقدي مما يهدد حياته باستمرار، والأخلاق لا يمكنها أن تحمي الإنسان من أخيه الإنسان لأن "الكل ضد الكل" وبالتالي فإنه يعتبر المجتمع المدني الوسيلة الوحيدة لوضع حد للفساد والخراب والتنازع الآتي من الحالة الطبيعية أو المجتمع الطبيعي، لذلك فالباعث الوحيد والأساسي الذي يدفع البشر إلى تشكيل المجتمع المدني هو الخروج من الحالة الطبيعية التي تسبب الخوف الدائم من الموت والفناء، فأهواء الإنسان الطبيعية وغياب القانون القائم على أساس تعاقدي تجعل من الحالة الطبيعية أمرا لا يطاق، مما يستدعي التفكير في التخلص منها عن طريق المجتمع المدني

المنظم والمرتبط بقوانين أو تعاقدات، لذلك قد اعتبر "هوبز" ((أن سير البشر نحو المدنية ناشئ عن التعاقد الاجتماعي للأفراد وعلى أساس هذا التعاقد تظهر الدولة المقتدرة والمطلقة لتمثل الوسيلة لتنظيم الطينة الطبيعة الجامحة لأبناء البشر، وأما الأفراد فإنهم ولحفظ أنفسهم والتغلب على الخوف من الموت يسلمون بتشكيل الدولة وبالمحدودية وسلب الحريات الناشئ من الوضع المدني))[4].

وبذلك كان هوبز منظر السلطة المطلقة للحاكم و التنازل المطلق للمحكوم، فالتعاقد الاجتماعي ليس إلا "التنازل الإرادي عن الحرية.

أما "جون لوك"(1632-1704) فيناقض هوبز في هذه النقطة، لأن التعاقد الاجتماعي في نظره هو نفي للعبودية والخضوع، ذلك أن الحكم المطلق للحاكم ليس أبدا من طبيعة المجتمع المدني، بل أكثر من ذلك يمكن أن تعزل هذه السلطة المطلقة إذا خالفت العقد الاجتماعي ومست حرية المواطنين وممتلكاتهم وحياتهم دون وجه حق.

وبهذا وضع جون لوك المجتمع المدني في مرتبة المراقب للدولة وجعله مصدرا لشرعيتها، كما أن المجتمع المدني يمكن أن يمارس سلطة العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف.[5]

فالمجتمع المدني ((هو ميدان وحيز يتكون من فاعلية أفراد يتمتعون بحرية الانتخاب، ويمارسون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقرار السلطة السياسية أو الحاكم، ويعني هنا بأن المجتمع يتألف من عدد من الأفراد تكون جماعة واحدة يتخلى كل منهم عن بعض مصالحه الخاصة ويتنازل عنها من أجل المجتمع وأن يبتعد عن قواعد الطبيعة ليدخل ضمن القانون الذي يفرضه التعاقد الاجتماعي ولكن بشرط أن يكون بعيدا عن تدخل السلطة الحاكمة، وتمارس فيه الحرية والقدرة على الاختيار))[6].ولكن أيضا من واجب أفراد المجتمع المدني طاعة السلطة الحاكمة مادامت ملتزمة بعناصر عقدها الاجتماعي معهم.

فحسب جون لوك من واجب الدولة أن تضمن للمواطن المساواة أمام القانون،الحرية، الاندماج، والملكية؛ فإذا لم يتحقق هذا المبدأ للمواطنين الحق في التمرد والعصيان بمقتضى المجتمع المدني.[7]

((وفي القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغايرا كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع، عندما اعتبره جون جاك روسو : مجتمعا صاحب السيادة باستطاعته صياغة إرادة عامة يضاهي فيها الحكام والمحكومين)).[8]

الفيلسوف الألماني" هيغل" أكد على أن المجتمع المدني يحتل الموقع الوسيط بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما، لكنه في نفس الوقت متداخل معهما. حيث أن "هيغل" يقسم الحياة الأخلاقية إلى ثلاث تجليات أولها العائلة، ثم تأتي الدولة العقلانية المثالية، أما المجتمع المدني هو مرحلة من الحياة الأخلاقية تقع بين هاتين المرحلتين وبعبارة أخرى تمثل العائلة والمجتمع المدني ركني تكوّن وظهور الدولة العقلانية المثالية.[9]

يرى "هيغل" أن الأساس الأهم لتكوّن الدولة المثالية هو المجتمع المدني ،الذي يتألف من طبقات وفئات عامة، و أعضاء هذه الفئات هم أشخاص مستقلون يقومون بملء إرادتهم ورغبتهم بالالتفاف حول بعضهم البعض بغية تأمين أهدافهم الفردية والشخصية، يرتبط الفرد مع الآخرين ليصل إلى أهدافه بواسطتهم.

على الأفراد في المجتمع المدني أن يظهروا تكاملا أخلاقيا لكي يتعلموا أن يكونوا مواطنين لائقين بالدولة العقلانية. والتحاقهم بالمجتمع المدني بدوافع شخصية وذاتية إلا أنه لابد في سيرهم التكاملي أن يرتفعوا عن الغايات الشخصية.

من ناحية أخرى، إن المجتمع المدني المعاصر هو أقرب شبها بحقل صراع مضطرب حيث تتصادم المصالح الخاصة، فالمجتمع المدني في رأي هيغل هو منظومة غير مستقرة، منظومة قلقة ومضطربة ومهددة باستمرار بالانفجار، وهي أيضا تقع ضحية صراع المصالح والطبقات الاجتماعية، مشكلة مشهدا لكل أنواع العربدة الاجتماعية والبؤس والفساد. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع[10] المصالح الفردية والمشايع الخصوصية، أي مجتمع الانقسام، والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة، فالدولة في نظر هيغل هي نظام المصالحة بين الصراع وهذا ما يجعل المجتمع المدني يقع دائما تحت الدولة.

أما "ماركس" يفسر المجتمع المدني على أنه ((مجال الروابط الاقتصادية أو روابط البنى التحتية ومجموعة العلاقات بين الأفراد والطبقات التي تستقر خارج نطاق هيكلية الدولة، إنه القاعدة الطبيعية للدولة وخاصيته الأساسية هي الفردية، المنافسة، المنازعة، ويسمي "ماركس" المجتمع المدني بالمجتمع البرجوازي والذي بفعّاليته يشيّد البنيات الفوقية الحقوقية السياسية للعالم الحديث)).[11]

يرى ماركس أن أفراد المجتمع المدني أنانيون ومالكون ومن الناحية الأخلاقية ذاتيون وهذه صفات ناتجة عن المجتمع البرجوازي. والمجتمع المدني في نظر ماركس هو الأرضية التي تجعل الإنسان يتحول إلى كائن حيواني وخارج عن الإنسانية.

وعلى العموم فإن الفكر الاشتراكي يعتبر أن المجتمع المدني هو السوق الرأسمالية والدولة هي جهازه القمعي، وكان الهدف الأساسي من تضييق الخناق على المجتمع المدني كفكرة هو إلغاؤه والدولة، لأن الدولة ستذوب في المجتمع بعد تحرر هذا الأخير من طبقيته وتحرر الأفراد من اغترابهم.

إلا أن "أنطونيو غرامشي"(1891-1937) خالف كثيرا من الماركسيين وانطلق من نظرة مخالفة لنظرة ماركس حول المجتمع المدني، الذي لا يمثل البنية التحتية والروابط الاقتصادية المتولدة من النظام الرأسمالي، وإنما هو المجموع المعقد المتكيف من المؤسسات، الروابط، التشكيلات والسنن الخاصة والعامة الواقعة بين الدولة ووسائلها القصرية والقانونية من جهة والبناء التحتي الاقتصادي من جهة أخرى.

و"غرامشي" هو الذي ترك أكبر الأثر على المفهوم كما يستخدم اليوم، إذا حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية ويستخدمه لإعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية، فبالنسبة له هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار سيطرة البرجوازية ونظامها المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة وفيه تتحقق السيطرة المباشرة أي السياسية، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس...وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أي نظام هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية، ولذلك لا يكفي للوصول إلى السلطة في نظر "غرامشي"والاحتفاظ بها للسيطرة على الدولة ولكن لابد من تحقيق الهيمنة على المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية.[12]

فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة ليسا متنافيين ولكن يكمل أحدهما الآخر رغم تمايزهما ويسيران جنبا إلى جنب.

إن الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني جاء بعد تقنين تراث "غرامشي" وتخليصه من بقايا الأفكار الماركسية حيث أصبح المصطلح لا يحتفظ في مفهومه إلا بفكرة "المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة التي تعمل إلى جانب الدولة لكن ليس تحت إمرتها على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه."فالمجتمع المدني هو مجموع المؤسسات (العائلة. المقاولة. الجمعية...) أين يدافع الأفراد عن مصالح مشتركة بدون أي تدخل من السلطة وحسب الاجراءات الخاصة بهم".[13]

أو هو: ((عبارة عن مجموعة متشكلة من الأفراد الذين يشكلون بكامل إرادتهم وانتخابهم الخاص وبصورة مستقلة عن الدولة الفئات واللجان، وبإمكان هؤلاء أن يتمظهروا على شكل صنف، حزب، ناد، جمعية، مؤسسات ثقافية ومؤسسات غير حكومية، والهدف من تأسيس هذه الفئات هو منافع ورغبات أعضائها)).[14]

وقد عرف البنك الدولي المجتمع المدني بكونه ((مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية غير الربحية التي لها حضور في الشأن العام، تعبّر عن قيم أعضائها ومصالحهم أو غيرها استنادا إلى اعتبارات ثقافية، سياسية، علمية ، إثنية دينية أو خيرية، ويمكن أن يشير المفهوم إلى مجتمع المواطنين المؤطرين ضمن هيئة تنظيمية ثابتة، منظمة غير حكومية، نقابة تعاونية، ناد، ...الخ، أو ممن تجمعهم قضية ظرفية، حركة احتجاج أو تعبير أو حملة إغاثة طارئة.[15]

ثانيا– في الفكر العربي.

الحديث عن جذور المجتمع المدني ومظاهره في التاريخ العربي أو الإسلامي على وجه أعم، يثير عددا من التساؤلات والتحفظات، فالمصطلح حديث، وهو في نشأته واستخدامه المعاصر شديد الالتصاق بالتجربة الغربية، بمعنى أنه قرين العلمانية.[16]

فمن المعروف أنه مع انهيار نظم الحكم الدكتاتورية في أواخر الثمانينات في شرق أوربا وبعض دول العالم الثالث وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية برزت الدعوة إلى المجتمع المدني كممارسة جديدة في عالمنا العربي، فهو مصطلح لم يكن متداولا في الخطاب العام ولم يحظ باهتمام الباحثين، إلا بعد تلك الفترة. فتناوله المفكرون العرب بالدراسة والتحليل، فاختلف موقفهم منه بين مؤيد و معارض.

فالمؤيدون لفكرة المجتمع المدني ينطلقون من أن التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطا ليكمل دور الدولة ويساعد على إشاعة قيم المبادرة الجماعية والاعتماد على النفس مما يهيئ فرصا أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة في كل شيء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من قديم الزمان.

((أما المعارضون فيذهبون إلى القول بصعوبة تلمس وجود المجتمع المدني في الخبرة العربية الإسلامية، وينطلق هؤلاء من أن الأبحاث التطبيقية عن المجتمع المدني في الأقطار العربية انتهت إلى عدم وجود مجتمع مدني بالمعنى القائم في الدول الغربية، حتى في تلك التي انتهجت منهجا تغريبيا ويؤكدون على أن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاث نظم من القيم والمعتقدات: أولها: الليبرالية، ثانيها: الرأسمالية، وثالثها: العلمانية، هذه القيم والمعتقدات الثلاثة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا تتفق مع القيم الإسلامية السائدة في الأقطار العربية، وأن المجتمع المدني نشأ من خلال النضال الذي خاضته طلائع البرجوازية الأوربية للفصل بين المدني والكنسي...فقد كانت السلطة الزمنية والسلطة الدينية تتركزان في يد واحدة، وهذا هو المعنى الدقيق لنقيض كلمة المدني وهو المعنى المتداول نفسه عن فصل الدين عن الدولة، وهذا المبدأ لا وجود له في الإسلام)). [17]

ولكننا لا نستطيع أن ننكر أن فكرة المجتمع المدني أخذت موقعا حساسا في العديد من المجتمعات العربية وذلك بسبب الالتفات إلى أهمية النشاط الطوعي وبروز قضية المجتمع المدني كمحور خطير لا يمكن بدونه أن تتم عملية التنمية بشكل حقيقي وفعّال.[18]

ومن العوامل التي ساهمت في النمو الكمي لمنظمات المجتمع المدني العربي في العقدين الماضيين، (إذ ارتفع عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من 20.000 في منتصف الستينات إلى حوالي 80.000 في أواخر الثمانينات.[19] نظرا لتراجع دور الدولة العربية):

1- ضعف الدولة العربية وتآكل معظم شرعيتها السياسية، كحصيلة لفشلها في إنجاز الكثير من الأهداف التي التزمت بها على المستوى القطري والقومي، فرض عليها التراجع عن العديد من الميادين لصلح قوى المجتمع المدني.

2- ازدياد وعي قوى المجتمع المدني بدوريها القطري والقومي وعدم الاستعداد للتخلي عنه.

3- تنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.

4- إخفاق معظم الدول القطرية العربية في تلبية الحاجات الفعلية للأفراد والجماعات، كالإسكان والرعاية الصحية وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية بالنسبة للطبقات المتوسطة والدنيا، والمطالبة بالتعددية السياسية ولحرية التعبير بالنسبة للطبقة العليا.

5- اتساع نطاق التعليم بين الشعوب العربية فرغم اهتمام الحكومات العربية بالكم على حساب النوعية إلا أن ذلك رفع مستوى الوعي بين شعوب الدول العربية.

6- زيادة الموارد المالية الفردية في الفترة بين السبعينات والثمانينات التي تميزت بطفرة مالية بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط مما أدى إلى ظهور الوعي الشعبي بضرورة التحول السياسي والاقتصادي الليبرالي خاصة في الهياكل التي كانت تحت سيطرة الدول الاشتراكية وخصص كثير من الأفراد جزءا من أموالهم من أجل بناء مؤسسات خاصة.

7- نمو هامش من الحرية، وإن كانت تسير ببطء في العديد من الأقطار العربية وذلك بسبب إنهاك الدولة أو عجزها عن السيطرة على المجتمع.

هناك اختلاف بين المفكرين العرب حول مفهومي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي أو ما يسمى المنظمات الأهلية التي تتشكل من كل التنظميات ذات الطابع التقليدي مثل الجمعيات الدينية، الجمعيات الثقافية المعبرة عن خصوصيات المجتمعات المحلية.

فيدافع برهان غليون مثلا عن أطروحة التطابق بين المفهومين، ونجد من يرفض ذلك مثل عزمي بشارة الذي يميز بينهما باعتبارهما يشيران إلى مستويين مختلفين من التطور المجتمعي، لكن دون استبعاد فكرة أن تكون التنظيمات الأهلية جزءا من المجتمع المدني في سياق الوضع العربي الراهن.[20]

ثالثا– تكوين المجتمع المدني في الجزائر.

عرفت الساحتان الإعلامية والسياسية في الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، رغم أن الجزائريين قد عرفوا تجربة جمعوية محدودة في ظل الحكم الاستعماري في بداية القرن الماضي، اقتصرت على أبناء بعض المدن الكبرى وتركزت حول العمل الثقافي والرياضي قبيل بروز الحركة الوطنية بمطالبها السياسية.[21]

وممثلة في ثلاث تيارات أساسية: تيار إصلاحي/سياسي،تيار إصلاحي/ديني، تيار ثوري/ سياسي(أما التيار الإصلاحي السياسي فهو مجموعة الشبان الجزائريين والتيار الإصلاحي الديني فهو جمعية العلماء المسلمين، التيار الثوري السياسي هو الفرع الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي).[22]

لقد بدأ الحديث عن المفهوم الجديد في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية وشرعية مؤسساته السياسية المستمدة أصلا من الدين الإسلامي كوسيلة لإضفاء الشرعية، ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد، ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي.

حيث تبنت الدولة الوطنية اقتصادا اشتراكيا مقاما على بيروقراطية سياسية واقتصادية قوية جدا وقطاع يشبع حاجيات المجتمع ويحقق توقعات الجماهير، وقد أعطت هذه الصفات الدولة قدرة على التدخل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي جعل منها قيمة مركزية في المجتمع باعتبارها محط الأنظار، وأداة تحقيق التوقعات.[23]

وقد ربط توفيق المديني ما أسماه بسحق جميع مكونات المجتمع المدني في تلك الفترة من أحزاب ونقابات وصحافة حرة باستيلاء الجيش على السلطة في الجزائر وهيمنة العقل السياسي العسكري على العقل الحزبي والحكومة.[24]

كل هذه الظروف أدت إلى أزمة جعلت السلطة السياسية تحاول القيام بعمليات انتقال ابتداء من النصف الثاني من الثمانينيات، وهو ما جعل مفهوم المجتمع المدني يبدو في الحالة الجزائرية كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا، لقد قامت السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي بالحديث عن المجتمع المدني والترويج له اجتماعيا أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى، بهدف جعله وسيلة جديدة لتوسيع قاعدة السلطة ومساعدتها على الخروج من الأزمة الاقتصادية والسياسية لنظام الحزب الواحد.

تم ذلك من خلال فرض خطاب سياسي جديد وإشراك فاعلين اجتماعيين جدد كقاعدة اجتماعية جديدة.

ويظهر ذلك جليا في بعض المناسبات مثل الانتخابات السياسية حيث تتبين العلاقات الوطيدة التي تجمع الجمعيات والأحزاب بمختلف توجهاتها مع الجهاز الإداري والتنفيذي للدولة.

لقد تبنت هذا المفهوم في الجزائر فئات اجتماعية معينة أكثر من غيرها وذلك طبعا بعد أن أضفت عليها الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، فأغلب هذه الفئات كان يغلب عليها الطابع الحضري من أبناء الفئات الوسطى الأقرب للفضاء الثقافي المفرنس، في حين تحفظت على المفهوم وتأخرت في تجسيده التنظيمي الكثير من القوى الاجتماعية والفكرية القريبة من النظام السياسي الرسمي التي رأت وسيلة لكسر موازين القوى السياسية القائمة وإشراك قوى جديدة في المنافسة السياسية .إن هذا الموقف المتحفظ وحتى الرافض الذي وجه به مفهوم المجتمع المدني من قبل هذه القوى والذي كان هو نفس الموقف لبعض القوى الدينية والذي لم يمنعها من الاستفادة اللاحقة من هذا الوضع التعددي الجديد وتكوينها العديد من الجمعيات، النقابات والأحزاب تماما مثل القوى السياسية الأخرى.[25]

حيث كان من تداعيات أحداث أكتوبر 1988 التي عاشتها الجزائر (تاريخ الانفجار الذي أعلن قطيعة مع الممارسات السياسية كلها وانبثاق مجتمع مدني قوي وضاغط على الدولة، تشكل من داخل إخفاقات الدولة وضعف مشروعيتها ومؤسساتها، وهياكل عملها السياسي والاقتصادي)[26] ظهور إطار دستوري وقانوني جديد تم بموجبه الاعتراف بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبير عن آرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، بعد المصادقة على الدستور الجديد 1989 والهدوء النسبي في الجو السياسي والنفسي المتولد عن أحداث أكتوبر والذي كان من نتائجه بروز عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قياسي قصير لم يعرفه الجزائريون من قبل.

فالدستور الجزائري (1996) وضع الفروق بين الحزب والجمعية والنقابة واعترف بها كلها كأشكال تنظيمية تدخل ضمن مكونات المجتمع المدني الجزائري.

ففي فصله الرابع المتعلق بالحقوق والواجبات ينص الدستور في مادته 33 على الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعلى أن الحريات الفردية والجماعية مضمونة وتوضح هذه الحقوق في المادة 41 وهي حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والاجتماع، كما ميز بين الجمعية والحزب في المادة 42 المتصلة بحق إنشاء أحزاب حيث تنص على أن هذا الحق مضمون ومعترف به ولكن لا يمكن التذرع به لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب، كما يؤكد الدستور على أنه لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، كما يحظر على الأحزاب كل أشكال التبعية للمصالح والجهات الأجنبية.

وبعد ذلك ينتقل الدستور في مادته 43 إلى الحديث عن حق إنشاء الجمعيات المضمون إذ تشجّع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، أما المادة 56 تنص على أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين.

غالبا ما يترك الدستور أمر تحديد شروط ممارسة مختلف الحقوق للقانون، فكثيرا ما تمنح حقوقا نظريا والتي تكبلها التشريعات القانونية المتشددة، وتجنح إلى تقييدها بل مصادرتها أحيانا تحت ستار التنظيم، وهذا ما يفقد النص الدستوري جدواه ويجعله مجرد أداة للمخفرة تستخدمها الدولة أمام العالم والمجتمع الدولي، مما يجعله فارغا من محتواه أو من أي مضمون حقيقي.

وهذا ما حدث في الحالة الجزائرية إذ نلاحظ تقييدا واضحا لحريات الجمعيات، ممثلا في القانون الأساسي للجمعيات، فمثلا الجمعيات حسب هذا القانون تخضع لسيطرة وزارة الداخلية (انظر المادة 21) وأيضا الجمعية حسب المادة 18 مطالبة بتقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، (التمويل والوضع المالي المرتبط بالتسيير اليومي بصفة عامة يبقيان على رأس اهتمامات الجمعية الجزائرية إلى حد الساعة).

((رغم أن الإطار القانوني الجديد الذي نتج في أحداث أكتوبر 1988 قد فتح المجال واسعا أمام الجزائريين في تكوين الأحزاب، النقابات، الجمعيات، إلا أن المفهوم على الساحة الجزائرية قد ارتبط أكثر بالجمعيات والنخب التي أطرت هذا الفضاء الجديد...

تهتم الجمعيات الناشئة بموضوعات مختلفة يأتي على رأسها ما تسميه مصالح وزارة الداخلية بالقضايا المهنية، جمعيات الأحياء، الاهتمامات الدينية والرياضية والمسائل الثقافية دون إهمال القضايا الاجتماعية (الصحة، المعاقين، الشغل...) التي تفاقمت في السنوات الأخيرة مما جعل الجمعيات تأخذ منحى مطلبيا واضحا في وضع تميز بغياب جزئي للدولة)).[27]

لا يمكن إغفال تداعيات الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشتها الجزائر بدءا من السنوات الأولى للتسعينات على مؤسسات المجتمع المدني التي عانتها وهي في بداية إطلاقها كمؤسسات وبرامج، مما فرض عليها أعباء وشروطاللعمل لم تكن مؤهلة لها، وهو نفس المحيط الذي اشتغلت ضمنه النقابات المهنية المستقلة والأحزاب السياسية الذي ظهرت بعد التعددية.[28]

أسس ومقومات المجتمع المدني

مر المجتمع المدني بعدة مراحل قبل أن يتبلور في شكله النهائي الموجود عليه في الوقت الراهن وفي كل مرحلة من هذه المراحل تجسدت بعض الشروط التي ساعدت على قيامه بتركيبته الخاصة:

أولا– شروط تكوين المجتمع المدني.

إن توفر هذه الشروط أو بعض منها يشكل مناخا ملائما بل ضروريا لبروز ما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات الرأسمالية، ولابد من حضور شرطين على الأقل للدلالة على وجوده ومن هذه الشروط:

1- قيام مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع بشكل منفصل، أو الفصل بين الدولة والمجتمع وهي سيرورة تاريخية تعبر عن مستوى تبلور الوعي الاجتماعي المميز لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

2- قيام فكرة المواطنة وما ارتبط بها من فكرة الحقوق المدنية والسياسية، حيث ظهر الفرد باعتباره كائنا حقوقيا مستقلا بذاته في إطار الدولة بغض النظر عن انتماءاته المختلفة (عرقية دينية، ثقافية...).[29]

3-((تكوين نظام انتخابي تمثيلي شفاف ونزيه يخدم مصلحة الوطن والشعب على حد سواء، ومن ثم فإن علاقة الديمقراطية بالمجتمع المدني علاقة وطيدة، لأن الديمقراطية تساهم في: دعم استقلالية مبادرات المجتمع المدني بالتوسع في تنظيم الجماهير وإقامة مؤسسات المجتمع المدني)).[30]

4- تنوع الممارسة المجتمعية وانقسامها إلى حقول تتمتع بنسبة من الاستقلالية وبالتالي ظهور الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاقتصادية من جهة والمؤسسات الاجتماعية من جهة ثانية من خلال تباين الأهداف والوظائف.

5- تبلور الفرق بين التنظيمات الاجتماعية الطوعية المتكونة من أعضاء أحرار ينخرطون فيها بشكل إرادي، والتنظيمات الاجتماعية العضوية التي ينتمي إليها الإنسان بفعل مولده، مثل: العائلة، الأسرة، القبيلة.

((أن أية محاولة لطرح مفهوم المجتمع المدني في محيط لا تتوفر على الحد الأدنى من شروط تكوينه التاريخي (شرطان على الأقل من الشروط السابقة) هي محاولة مآلها الفشل، ليس ذلك فحسب، بل أن عملية سحب المفهوم على الواقع العربي الذي لا تتوفر فيه العناصر المحددة لهذه الظاهرة يعني في الأمر الابتعاد عنها أو الخروج عن الطريق المؤدي إليها، هذا الطريق الذي يمر حتما بترسيخ الممارسة الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان)).[31]

ومن خلال مجمل هذه الشروط يمكن أن نحدد تعريفا للمجتمع المدني حيث أن الرأي استقر من خلال المتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أنه ((مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدماتها للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف)).[32]

وللمجتمع المدني من خلال هذا التعريف المقومات التالية:

* التطوعية والاختيار الحر.
* الاستقلالية عن كل الضغوطات الرسمية أو شبه الرسمية.
* احترام القانون ومبادئ الدستور وكل القوانين المنظمة لمؤسسات الدولة.
* التواجد في شكل منظمات.
* قبول التنوع والاختلاف بين الأفراد.
* عدم السعي إلى السلطة.

ثانيا–مكونات المجتمع المدني:

من خلال التعريف السابق يمكن أن نحصر مكونات المجتمع المدني في أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية الإرادية التطوعية لا العضوية القائمة على روابط الدم أو الولاء وبالتالي فإن أهم المكونات:

*النقابات المهنية * الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية والخيرية* الجمعيات الأهلية* النوادي الرياضية والاجتماعية*مراكز الشباب والاتحادات الطلابية * الغرف التجارية والصناعية* جماعات رجال الأعمال* المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة* الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام* مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية * الأحزاب السياسية.

هناك اختلاف فكري في كون الأحزاب السياسية تشكل مكونا من مكونات المجتمع المدني، فالمعارضون لهذه الفكرة يأخذون بعين الاعتبار الأهداف التي تسعى إليها مجمل الأحزاب السياسية التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة وتخدم مصالحها السياسية الإيديولوجية.

وحسب الباحث العربي الدكتور "حسن قرنفل" فإن الأحزاب السياسية تنتمي إلى المجتمع السياسي وتمارس جميع الوسائل الشرعية وغير الشرعية للوصول إلى السلطة واحتكارها وهذا يتنافى مع مقومات وأهداف المجتمع المدني.(33)

وهناك من يرى العكس ويؤمن بأن الأحزاب السياسية لها أدوار مدنية تقوم بها من أجل مصلحة الشعب خاصة إذا كانت مؤسسات هدفها خدمة الرعية والدفاع عن حقوقها والعمل على تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عبر تمثيلهم في المجالس البلدية والإقليمية وعبر البرلمان وتنوب عنهم في تبليغ حاجياتهم وتوصيل طلباتهم إلى السلطات الحاكمة إما عن طريق الحوار أو عبر الضغط.(34)

ثالثا– محددات فاعلية المجتمع المدني:

أما فيما يخص فاعلية مؤسسات المجتمع المدني فهي تختلف اختلافا واسعا وذلك تبعا لأحد المعايير ودرجة مؤسسيتها التي تتحدد في ضوء أربعة محددات يمكن أن نحكم على مدى تطور وفاعلية أي تنظيم أو مؤسسة وهي:

1) القدرة على التكيف: ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها.(35)

2) الاستقلالية: ((و يقصد بها ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات والأفراد تابعة لها حيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر)).(36)

3) التعقد: ونعني بذلك تعدد الهيئات التنظيمية، والانتشار الجغرافي الواسع داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، فكلما كان عدد الوحدات الفرعية كبيرا ومتنوعا كانت قدرة المؤسسة على الاستمرار أكبر.

4) التجانس: ((يقصد بذلك عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سليمة كان هذا دليلا على تطور المؤسسة (37) وتتخلف المؤسسة كلما كانت الأسباب في الصراعات شخصية وكانت طريقة حلها عنيفة. إن الحديث عن التجانس لا يعني أن مؤسسات المجتمع المدني يجب أن تشكل وحدة لا تباين فيها فغياب التباين والتنوع والاختلاف يجعل من المؤسسة تنظيما جامدا لا حياة فيه.

تكون العلاقات مبنية على أساس التعاون والتنافس لتحقيق الأهداف والمصالح العامة، ولا يجب أن تكون مبنية على أساس الصراع لأنه ينعكس على حيوية المجتمع المدني.

وإذا حاولنا تطبيق هذه المعايير في العالم العربي نلاحظ مايلي:

1) يتسم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بطابع المرحلية، حيث يختفي أثرها بعد فترة من تأسيسها، مما يعني أنها لم تقم على أسس متينة راسخة تضمن لها البقاء، كما أنها تتميز بارتباطها بشخص واحد يدير كل المهام بما يسمى بالزعيم في الحزب السياسي أو النقيب في النقابات أو رئيس الجمعية...مما يشكل تقييدا للمؤسسة وبالتالي الإخفاق في تحقيق أهدافها والقيام بوظائفها.

2) معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع لسيطرة الحكومات بطريقة أو بأخرى، فقد عرفت بعض النقابات مثلا نقباء يشغلون مناصب وزارية بما يجعلهم متأثرين بأوامر السلطة، كما أن عدم قدرة المؤسسات على مواجهة نفقاتها من دون تدخل الحكومة، يجعلها أسيرة لهذه الأخيرة ومن ثم لا تتمتع بالاستقلال المالي.

3) تتميز مؤسسات المجتمع المدني ببساطة بنيتها التنظيمية وانعدام انتشارها القومي وتتركز في المدن الكبرى أو العواصم دون المناطق الريفية أو الأقاليم.

4) نلاحظ كثيرا من المؤسسات المكونة للمجتمع المدني في الوطن العربي تتسم بعدم التجانس، فتكون الصراعات داخلها ناتجة عن أسباب شخصية مما قد يؤدي إلى توقف نشاطها.[38]

رابعا– مهام وأدوار المجتمع المدني:

1/**وظيفة تجميع المصالح**: حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال. يكتسب الأعضاء من خلال هذه الوظيفة كيفية الحفاظ على مصالحهم والقدرة على التفاوض حولها مع أطراف ذات مصالح مختلفة كما يتعلمون بحث مشاكلهم ودراسة أوضاع المجتمع وصياغة مطالب محددة تتضمنها البرامج المطلبية التي تعبر عنها، ومن خلال محاولتهم لتحقيقها يكتشفون أهمية التضامن بينهم.[39]

2/ **وظيفة حسم وحل الصراعات**: يتم حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها، حيث توفر عليهم الجهد والوقت والمشقة التي تطرأ من خلال اللجوء إلى الدولة البيروقراطية، وتجنبهم مؤسسات المجتمع المدني كثيرا من المشاكل التي تترتب على العجز عن حل ما ينشأ بينهم من منازعات، وتسهم بذلك في توطيد وتقوية أسس الترابط والتضامن بين الأعضاء.

وإذا نجح الأعضاء في حل منازعاتهم بطرق ودية في مؤسستهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بطريقة سلمية.

وتشمل هذه الخبرة الاعتراف بالآخر وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض.[40]

3/ **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع**: "بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية...ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم وهذا ما يزيد من مشاركتهم وفعاليتهم في القضايا العامة للمجتمع ".[41]

4/إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية: تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إكساب المجتمع التي تنشط فيه الثقافة المدنية والديمقراطية إذ ترسي فيه قيم النزوع إلى العمل الطوعي الخيري الجماعي وقبول الاختلاف والرأي الآخر وحل النزاعات بطرق سلمية وقيم الاحترام والتسامح والالتزام بالقوانين والشفافية، إضافة إلى تعويد الأعضاء على المبادرة الذاتية وثقافة بناء وإدارة المؤسسات وتحمل المسؤوليات.

ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة التي تربط المجتمع المدني بتنمية الإنسان وقدراته ومستواها المادي، الصحي، الفكري....

5/ تحقيق التنمية البشرية: إن تحقيق رفاهية الإنسان وتنميته في جميع المستويات والأصعدة مسؤولية تتحملها الحكومات التي تسير الدول في العالم العربي، لكن هذه الحكومات العربية مازالت تعاني من كثرة المشاكل العويصة والأزمات الخانقة، مما يمنعها من أن تساهم وحدها في بناء مجتمع نام ومتطور ومتقدم، خاصة إذا كانت هذه الدول فقيرة من المواد الطبيعية والإمكانات المادية محدودة أو على العكس من ذلك تكون الدولة غنية وتكون مواردها الطبيعية متوفرة بكثرة وأرصدتها البنكية ضخمة لكنها تفتقر إلى التسيير الجيد والتخطيط الناجح والمحكم، وينعدم فيها البحث العلمي وتنقصها التكنولوجيات الحديثة في التسيير، كما أنها لا تستغل المعرفة العلمية استغلالا وظيفيا يساعدها على تحريك عجلة التنمية الشاملة على جميع المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية.

ومن هنا تظهر لنا أهمية وجود مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب هذه الحكومات العربية عن طريق التدخل والمساعدة واقتراح المشاريع والحلول والخطط الناجحة للخروج من الأزمات والمشاكل التي يسببها التخلف.

وعلى العكس من هذا فإن هذه المؤسسات في الغرب تتمتع بدور أشمل وأرقى وأكبر منه في الدول العربية، فهي تقوم بما لا يمكن أن تقوم به الدولة حيث تسعى جاهدة لخدمة الإنسان ماديا ومعنويا من أجل تحقيق الرفاهية المادية والإسعاد المعنوي والثقافي الكلي والشامل.

وحيث أن التنمية البشرية هي التي تستهدف الإنسان ويصنعها ويشارك فيها الإنسان، أي أن الإنسان هو محور العملية التنموية فهو الهدف والوسيلة والموضوع، لذا على جميع الطاقات البشرية أن تساهم في خدمة المجتمع المحلي والجهوي والوطني والقومي والإنساني من أجل تحقيق السعادة المادية والعقلية والروحية فوق الأرض.[42]

((وينبغي للناس حسب جورج قرم أن : يشاركوا مشاركة تامة في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم، وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة، فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقين سلبيين بل هم فاعلون في تشكيلها.[43]

يساهم المجتمع المدني في تحقيق التنمية البشرية من خلال عدة أنشطة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية وعلمية وسياسية لإخراج المنطقة التي تنشط فيها من أزماتها ومشاكله المادية والبشرية والمعنوية التي تسبب لها الإحباط والتخلف ،وذلك عن طريق رسم خطط إصلاحية وطرح مشاريع مختلفة تنموية وتطوير القدرات البشرية الذاتية لخدمة الآخر عن طريق الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية المختلفة لأفراد المجتمع، والمساهمة في الحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الأمراض المتفشية بالحملات التوعوية والمحاضرات والملتقيات الوطنية والدولية، والعمل على الحد من الأمية وتوفير الرعاية الصحية وتشييد مراكز الطفولة والأمومة وتكوين أندية ثقافية ورياضية وأدبية لتنشيط الفضاء الثقافي داخل الوسط ،والسهر على خلق جمعيات خيرية تتكفل بمساعدة الفقراء والمعوزين والفئات الخاصة مثل المعاقين الموجودين في نطاق عملها.

وعلى العموم لا يمكن أن تتحقق هذه الصورة الإيجابية لفاعلية المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية بمعناها الواسع إلا إذا وجد هذا المجتمع المدني في جو ديمقراطي ومجتمع يؤمن بالخلاف والتعددية والحوار والمشاركة الشعبية الفعلية.

خاتمة

المجتمع المدني أساس التنمية البشرية ولا يمكن تصور أي تنمية حقيقية وشاملة بدون مشاركة المجتمع المدني الذي يساهم بكل طاقاته التطوعية في تشغيل الإنسان من أجل خدمة الإنسان نفسه ماديا وعقليا ووجدانيا وحركيا.

في كل المجتمعات التي تعتبر نفسها متقدمة تلعب مختلف منظمات المجتمع المدني دورا فعالا وحاسما في المشاركة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، فهي الوسيط بين الشعب والسلطة.لذلك يجب ان تكون حاضرة لمراقبة تنفيذ القوانين والقرارات التي تحدد مصير الشعب و الدولة.

وفي الأخير سوف نحاول تقديم مفهوم جامع لكل ما تقدم المجتمع المدني هو:مجموع المنظمات غير الحكومية والتي تضم الأحزاب والنقابات والجمعيات والمؤسسات غير الربحية... حيث يجتمع أفرادها من أجل تحقيق غايات وأهداف مشتركة من شأنها أن تعلي من قيمة المواطن في بلده. إن المجتمع المدني هو أهم وسيلة للمشاركة الشعبية الفعالة و المؤثرة في مستقبل أي دولة.

الهوامش:

(1) –أنظر:عنصر العياشي، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجا، مجلة إنسانيات، العدد 13، جانفي، أفريل، 2001، الجزائر، ص63

(2) – عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني في الموقع: www.mowaten.org

(3) – أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، تر:حيدرحب الله، ط1، دار الهادي، لبنان، 2001، ص24.

VOIR : FRANçOIS RANGEON ;société civile :histoire d'un mot p :11.

(4) – المرجع نفسه، ص28.

(5) – أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص20.

(6) – عبد الله غني العزاوي، مفهوم المجتمع المدني، مقال في الموقع: www.EIaym-dz.com

(7)Nina Cvetek.Friedel Daiber–QU'EST-CE QUE LASOCIETE CIVI LE ?Antananarivo, octobre 2009.p06.

(8)العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص65.

(9)– أحمد واعظي، مرجع سبق ذكره، ص38.

(10) – عبد الباقي الهرماسي، المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية الغربية، في: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط 2، لبنان، يناير 2001، ص94.

(11)– أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، ص45.

(12) – برهان غليون، نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره، محاضرة ألقيت في ندوة المجتمع المدني والديمقراطية، جامعة قطر، 14-17 مايو 2001، في الموقع www.mafhoum.com

(13) –voir :FRANçOIS RANGEON ;société civile :histoire d'un mot ;p10.

(14)– أحمد واعظي، المجتمع الديني والمدني، ص48.

(15)– عبد الله غني العزاوي، مفهوم المجتمع المدني، مقالة في الموقع: www.elayem-dz.com.

(16)– أحمد شكر الصبيحي، مرجع سبق ذكره، ص41.

(17)– المرجع نفسه، ص42.

(18)– أحمد سليمان أبوزيد، علم اجتماع السياسي؛ الأسس والقضايا من منظور نقدي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص349.

(19)– أحمد شكر الصبيحي، المرجع السابق، ص74.

(20)– العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص60.

(21)– عبد الناصر جابي، العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع والآفاق، www.dz.undp.org.

(22)– عبد القادر الزغل، المجمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي، في: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، لبنان، ص445.

(23)– المنصف وناس، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، في : الأزمة الجزائرية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص244.

(24)– توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص949.

(25)– عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص5.

(26)– المنصف الوناس،مرجع سبق ذكره،ص 245.

(27)– عبد الناصر الجابي، مرجع سبق ذكره، ص11.

(28)– المرجع نفسه، ص11.

(29)– العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص66 .

(30)– الموقع الإلكتروني: www.diwanalarab.com.

(31)– العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص66.

(32)– عبد الغفار يشكر، نشأة وتطور المجتمع المدني، مقالة في: www.mowaten.org .

(33)– الموقع الإلكتروني: www.diwanalarab.com.

(34)– المرجع نفسه.

(35)– أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ص32.

(36)– المرجع نفسه، ص34 .

(37)– المرجع نفسه، ص37.

(38)–أنظر: أحمد شكري الصبيحي، المرجع السابق، ص38.

(39)– أنظر:عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني، في الموقع الإلكتروني:

(40)– المرجع نفسه.

(41)– المرجع نفسه.

(42)– أنظر:جميل حمداوي، المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي، مقالة في الموقع: diwanalarab.com.

(43)– المرجع نفسه.